تونس في يوم الثلاثاء ١٥ صفر سنة ١٣٤٠ — ثمن العدد ٢٠ صانتيما — الموافق ١٨ اكتوبر سنة ١٩٢١ — العدد ٥ السنة الاولى

البرهان

الاشتراك

عن سنة ٢٠ فرنكا

عن نصف سنة ١٢ فرانكا

لا ترسل الجريدة الا لمن يدفع معلوم الاشتراك معجلا

المكاتبات

يجب ان تعنون باسم ادارة جريدة « البرهان » بشارع باب الجزيرة عدد ١١ بتونس

العنوان التلغرافي : البرهان - بتونس

"EL-BOURHAN"

Journal hebdomadaire, indépendant, politique, économique et littéraire

جريدة حرة سياسية اقتصادية ادبية اسبوعية

المدير السياسي : حسن قلاتي — Mardi 18 Octobre 1921 — Première Année — Numéro 5 — Directeur politique: Hassan GUELLATY.

البرلمان الاستعماري

لقد وقع الخوض مليا في المطالب التي يجب عرضها على حكومة الحماية ليمكن للتونسيين المشاركة فعليا في الامور التي تهم صالحهم. ومستقبل بلادهم. وقد صرح الحزب الحر بانه انما يطلب مجلسا تشريعيا ومسؤلية الحكومة مستثنى منها كل من جناب المقيم وقائد جيش الاحتلال والاميرال المكلف بالقوة البحرية فاذا كان هذا هو المقصود من مطالبهم فلا مشاحنة في الالفاظ

اما نحن فاننا نرى من الواجب الآن الاقتناع بمرحلة اولى وهو الحصول على مجلس تفاوضي يكون له نظر متسع في المالية وتقرير الميزان ونكتفي بمسؤلية مديري الادارات بمعنى اننا نناقشهم الحساب عما يقع عليه الاقتراع ونسألهم هل قاموا بتنفيذ ذالك ام اخلوا بشيء منه

على اننا بينا ان هذا الاقتناع لا يعد منا تسليما باتا في حق التشريع ومسؤولية الحكومة بتمامها بدون استثناء بل ان الغاية اوسع من ذلك وقد صرحنا في احد اعدادنا ان الغاية ليس لها نهاية والتدرج في الحصول على النظامات الراقية وتشكيل الحكومات باشكال جديدة انما يكون باعتبار درجات الرقي التي تصل اليها شيئا فشيئا : والواجب على من يتصدى للمطالبة بحقوق الامم وترقية حكوماتها ان لا يبادر بتحرير المطالب طبق مشتهياته وامانيه بدون التفات الى سياسة الحكومة التي يوجه اليها مطالبه وآراء كتابها وزعماء احزابها ومعرفة القدر الذي يمكن ان يتحصل عليه اما اذا اندفع مع الخيال وجرى مع تيار الاهواء بدون مراعاة مصالح الامة المطلوبة فربما يجاوب بنقيض المطلوب ويعاقب بالحرمان

اننا لم نحرر برنامج طريقتنا. ونوضح بغاية الظهور مطالبنا. الا بعد التروي التام وجس نبض السياسة الفرنسوية. وما نشرته فطاحل كتاب السياسة الاستعمارية. والابحاث التي دارت بين نواب الامة بقصر البربون ولوكسانبورغ. وما وقع التصريح به من عميد فرنسا بتونس وما موريها بالكاي دورساي. وكذلك الفتنا نظرنا الى ما يقاومنا به اخصامنا الاستعماريون والتمائم التي يلقونها هنا وبفرنسا بواسطة صحفهم وخطبهم في النوادي والمجتمعات

وانتصارا لفكرتنا السديدة فقد نشرنا بعددنا الفارط نتفا من الفصل المدرج بجريدة الطان بعددها المؤرخ في ٢٩ سبتامبر الفارط ولنرجع الآن الى ذلك الفصل وايضاح السياسة التي يرمي اليها والطريقة التي يرى وجوب سلوكها بالمستعمرات وبلاد الحماية نظرا لاهمية جريدة الطان والنفوذ الذي لها على ماجريات الامور السياسية

بعد ان حققت هاته الجريدة بان حالة النيابة الاستعمارية الجارية الآن لم يكن لها وجه من المعقول ولا هي صالحة بالحالة الراهنة والكل يرى وجوب تغييرها واستبدالها بنيابة تحصل منها الفائدة المرغوبة اذ الحالة الموجودة الآن هو قدوم عشرة من النواب. للتربع بمجلس الامة الفرنساوي مندمجين في ٦١٦ نائبا بهذا المجلس، وكذلك قدوم اربعة للجلوس بقصر السينات ضمن ٣١٠ سيناتورا فتكون جملة نواب المستعمرات اربعة عشر من تسعمائة وستة وعشرين نائبا

وبالنظر الى مساحة المستعمرات وعدد سكانها يظهر ان هذا العدد محض استهزاء وسخرية

وقد ظهرت زهادة هذا العدد حتى للمتباعدين عن الرغبة في تدعيم النيابة الاستعمارية لما يرى من انها تكون خطرا على سياسة الجمهورية العامة في الداخل والخارج وان اضطراب الحالة الراهنة ليس بالنسبة الى عدد النواب فقط بل بالنسبة الى المنوب عنهم ايضا. فان لفرنسا تسعا وعشرين مستعمرة والمخول لها حق النيابة سبعة منها فقط. وهي القوادلوب والريفيون والمارتينيك والقويان ومستعمرة الهند والكوشانشين والسينيقال، وقد بقي اثنان وعشرون مستعمرة محرومة من حق توجيه نواب يناضلون عن حقوق اهاليها منها مادكسكار ومستعمرة خط الاستواء بافريقية والتونكين والانام والكامبودج والسودان الفرنساوي والقينيا وشط العاج والداهومي. وبذلك يظهر جليا ان النيابة الاستعمارية كانت بصورة ناقصة تماما بالنظر الى اهمية المستعمرات من جهة اتساع اراضيها ووفرة سكانها

وايضا فان النواب الاستعماريين الآن لا يعتبرون نوابا عن كامل سكان هاته المستعمرات السبعة الممتازة لان الاهالي بها محرومون من حق الانتخاب. والخص من ذلك فان النائب المبعوث من السينيقال المعتبر نائبا وحيدا عن عموم الافريقية الغربية الفرنسوية لا يقع انتخابه الا من خصوص اربع بلديات ممتازة

وبالنظر الى جميع ما تقرر من الخلل وفساد النظام فقد تعين تغير هاذه الحالة. والاصغاء الى اصوات الباحثين عن كيفية استبدالها وحلها بوجه ملائم للمصلحة العامة

ومن جملة المعتنين بحل هاته المسالة المحترم م شارل برنار النائب عن باريس بمجلس الامة فقد وضع مشروع قانون يطلب المفاوضة فيه والمصادقة عليه قاضيا بحذف النيابة الاستعمارية من مجلس النواب والسينات تماما واستبدالها بمجلس الى استعماري مقره بباريس يحشر اليه مندوبوا الممالك الفرنسوية. ونواب بلدان الحماية ينتصبون للنيابة بالانتخاب الحر من الاجناس المتساكنة بتلك الاصقاع ليكون حقيقة برلمانا نيابيا يتفاوض اعضاؤه في المصالح التي تهم عموم الممالك الفرنساوية الاستعمارية منظما على الطريقة الديمقراطية الجاري بها العمل بام الوطن

وان هذا الراي وان كان حسنا في ذاته لكن يعارضه امر آخر وهو ان برلمان الامة الفرنساوية هو المتسلطن الوحيد بالبلاد الفرنساوية ولا يمكن التسامح باحداث برلمان حذوه يخول له نفس الحقوق التي للبرلمان الفرنساوي ولو مع تحديد هاته الحقوق. ومن المعلوم ان م شارل برنار لم يطلب لهذا المجلس حق التشريع بالاصالة اذ ليس له على رأيه الا التوسط بالبرلمان الفرنساوي لاجراء حق التشريع حيث يكون هذا المجلس متواصلا غاية المواصلة مع وزير المستعمرات ومع القومسيونات المعينة من مجلسي الامة والسينات. ويلزم هؤلاء بصفة اجبارية عرض ما يقع عليه المصادقة بالبرلمان الاستعماري على البرلمان الفرنساوي. كما ان اعضاء البرلمان الاستعماري يمنحون صفة خاصة تخولهم الحضور بجلسات البرلمان الفرنساوي بصفة قوميسارات الحكومة

وغير خفي ان هذا المجلس ليس هو الا مجلسا عاليا للمستعمرات متمتعا بحقوق اضافية بالنسبة الى المجلس الموجود الآن المكنى بهذا الاسم ومشتركا بصفة فعلية في عمل التشريع ولكن نوابا ليست له ادنى قوة صريحة ومن المعلوم ايضا ان هذا المجلس بهاته الصورة لا يخول لمستعمراتنا النيابة الحقة المشروعة

نعم ان جميع نواب هذا المجلس يكونون منتخبين بخلاف اعضاء المجلس الاستعماري العالي فان الانتخاب لا يجري الا في بعض اعضائه ويمكن ان يقال انه انتخاب اسمي فقط. ولكن هل يسوغ ان نعمل الجهد لاستدعاء عموم رعايانا بالمستعمرات. والمحتمين بنا من الاهالي ببلاد الحماية لاجراء الانتخاب وتوجيه مندوبين عنهم ليناضلوا عن حقوقهم بالبرلمان الاستعماري بعاصمة فرنسا. وان لا نمكنهم بعد ذلك الا من مجلس شوري بحقوق محدودة. فجدير حينئذ بان يقال عن هذا العمل لقد ولد جبل المستعمرات فارة برلمانية

ومما ينتقد على هذا البرلمان القصير الساقين ان اجتماع اجناس مختلفة وشعوب متباينة بمجلس واحد للمفاوضة في مصالح لا تتفق مع بعضها لما بين هاته الاجناس من اختلاف اللغات والعوائد والاديان لا يمكن اجراؤه فعليا

وهل من الممكن ايضا منح حق الانتخاب الى الشعوب الاهلية التي لم تجد مجهوداتنا الى الآن الوقت الكافي لتهذيبها وتمدينها بدون استعمال الوسائل التحضيرية وبدون انتقاء واختيار. واذا قصرنا الكلام على الطبقة المتنورة فقط. فان الحالة الجارية الآن بالانتخابات الواقعة ببعض مستعمراتنا هل من شانها ان تشجعنا على تعميمها عاجلا في جميع ممالكنا الاستعمارية ؟

ثم ابدى الكاتب رايه في وجوب السعي في ايجاد الحكومات اللامركزية بالمستعمرات وبلاد الحماية ونصب المجالس النيابية الحقة لاجراء المشاركة الفعلية في التشريع وتنظيم الميزانية مع نواب حكومة الجمهورية

وبما ان هذا النظام لا يمكن اجراؤه في يوم واحد فمن الواجب السعي في تحضيره واعداد الوسائل الموصلة اليه الخ

(البرهان)

لا شك ان من يطلع على هذا الفصل

المدرج باعظم الجرائد الفرنسوية دراية وانتشارا ونفوذا يعلم على البداهة ان حكومة الجمهورية مستعدة لتغيير الحالة الراهنة بالمستعمرات وبلاد الحماية. وانها تود ان تمكن الاهالي من المشاركة والنظر في امورهم الداخلية بصورة انتخابية دمقراطية موافقة لمبادي النظام الفرنساوي

ولكنها مصممة على ان لا تمنح هذا الحق الا رويدا رويدا بعد اعداد الوسائل اللازمة للحصول على هاته الغاية. وايضا فان مسالة الانتخاب مسالة صعبة جدا يلزم لحلها مجهودات عظيمة ليكون انتخابا عادلا موافقا للمصلحة المرغوبة

وقد عزمت حكومة الجمهورية على اجتياز جميع هاته العقبات بالحكمة والدراية حتى لا تضطر من بعد لحذف المشروع من اصله والرجوع بنا الى سياسة الضغط والاستبداد

لذلك رأينا من المناسب الاقتصار موقتا على مجلس تفاوضي لتقرير الميزان. وعلى المسؤلية الادارية مع استعمال العناية التامة الى التدرج في سلم الرقي درجة بعد درجة على نسبة استعدادنا واهمية اعمالنا. وكلما بلغنا درجة تطلعنا الى درجة ارقى منها بعد ان نقيم البرهان على استحقاقنا لصعود تلك الدرجة الراقية

وبما ان هذا الرقي لا يتم في يوم واحد كما صرحت به الطان: فقد طلبنا توجيه مندوبين او ثلاثة يتولون بالانتخاب يكونون نوابا عنا بباريس للمناضلة عن حقوقنا بالخارجية وارشاد الحكومة واعضاء البرلمان الى ما يلزم اجراؤه بالمسائل التونسية اذ حكومة الجمهورية الآن لا تتكلم على مصالحنا الا مع الادارة العليا بتونس ولا تطلع على حاجياتنا الا من مسطور التقارير التي ترد اليها من طرفها: ونحن نريد ان تخول الامة التونسية حق المفاهمة مع الجمهورية وابلاغ صوتنا وارشاداتنا لاهل الحل والعقد وفي ذلك من الاهمية ما لا يخفى حتى على البسطاء والسذج وتستمر هاته النيابة الارشادية الى ان ينتصب المجلس التشريعي فيقع الاستغناء عن هاته النيابة

فاين ما تقوله الصحافة العربية من ان مطلبنا هذا مجحف بحقوق ملكنا المعظم. ولا ادري من اين يهموا هذا الاجحاف او الكل يعلم انه لا يقع شيء مهم بهذا البلاد الا بعد المخابرة التي تجري بين السفارة والخارجية وصدور الاوامر من هاته بما يلزم اجراؤه في المسالة بعد عرضه على السيادة الملوكية والمصادقة عليه من طرفها. وحينئذ فطبخ السياسة يقع بالخارجية ولا مرشد لها من طرفنا يشرح لها جلية الامر باسباب وايضاح

ونحن نريد ان تمكن الامة التونسية من حق هاته الوساطة وهذا الارشاد بواسطة مندوبين بالانتخاب ليقوموا بهاته المهمة ريثما يقع الاستغناء عنهما بانتصاب مجلس التشريع: اهذا يعد اجحافا بحقوق الملك المعظم سبحانك هذا بهتان عظيم

اصلاحيون و متطرفون

ماذا يريد الاصلاحيون ؟

ماذا يريد المتطرفون ؟

ان صدق الوطنية وخلوص الضمير يوجبان علينا عرض ذلك السؤال المزدوج على محكمة الراي العام والبحث فيه بكل التدقيق وكل الصراحة وبدون ادنى تحامل كي يزول الالتباس ويتسنى لمواطنينا الذين يفوتون مكاتفة اي الفريقين ان يكونوا على بصيرة تامة وان يعلموا ما لهم وما عليهم

ولنصدع قبل كل شيء بحقيقة لا جدال فيها ذلك ان الاصلاحيين والمتطرفين متفقون على التذمر من حالتنا الراهنة في ميداني الاقتصاد والحياة الاجتماعية

ان كل الفريقين يشاهد بين ملؤها الحسرة ان نصيب التونسي في بلاده وارض اجداده محتشم في الظاهر وقريب من العدم في الحقيقة والامة باجمعها تتالم من ذلك تالما لا مزيد عليه. فالفلاحون وارباب الصنائع وكل الذين تعوزهم المعارف يتوجعون من داء يشعرون به بدون ان يتوصلوا لمعرفة حقيقته واسبابه اما الذين تهذبت افكارهم بفضل العلوم التي تلقوها سواء بالمدارس العربية او بالمكاتب الفرنسوية فانهم يدركون ان الداء الذي يتالم منه الشعب التونسي وجود عنصرين غير متساويين في الاستعداد للمكافحة بمعترك الحياة الاقتصادية والاجتماعية تحتم عليهما ظروف تاريخية بان يعيشا جنبا لجنب فالعنصر الفرنسوي محرز على العلم ومتعود بالخوض في كل ميدان ومتمتع بمجموع قوانين دستورية تقيه من كل مظلمة وكل اعتساف وتحصل على كل الحقوق الطبيعية والسياسية تحميه من كل عائلة ادارية ترى من اعظم واجباتها تخويله كل المنن التي تتصرف فيها حسب مشتهاها

وبجذو العنصر الفرنساوي يوجد العنصر الاهلي اي الشعب المحمي وهو منغمس في لجج الجهل والغباوة وعاجز عن الاستنباط وجاهل بالوسائل الناجعة لتذليل ما يلاقيه يوميا من العقبات في معترك الحياة: وزيادة على ذلك لا يوجد قانون مسطر يحميه من جور الادارة فهو خاضع مبدئيا لمشيئة الحكومة واحكام السلطة المطلقة وبعبارة اخرى ليس له الا حق الانقياد وتحمل اعباء التكاليف والسكوت. على انه يرخص له بصفة استثنائية في الكلام ولكن لاطراء التدابير التي يقع اتخاذها له او عليه اما اذا تجاوز ذلك الحد فان خطر الابعاد لقمرتاوين او جزائر قرقنة يذكره الحقيقة المزعجة

ان هاته المباينة بين حالتي العنصرين الفرنساوي والتونسي توضح جليا اسباب الاسقام التي يتالم منها التونسي وذلك لم يغب على فئة القسم المتنور من الامة الذي دفته عواطف المحافظة على قومية للاصطلاح بقرب الخطر فكان لصرختها وقع شديد بتونس وهاته الصرخة احدثت اولا الانفعال ثم الغضب: فقالوا عجبا اين المتكمن في البلاد التونسية التي اشتهرت بكونها [illegible] متوحشون دفعتهم الجراءة لاسماع صوتهم وبث شكواهم والمطالبة بحقوق سياسية ثم التداخل الحرق على الواقع: ولما لا يدري الادارة حراكا: ولما لا تفعل شيئا: اليس من الجنون ان تسمح لهؤلاء المتوحشين بالتمادي في افعالهم الذميمة: وبعد ذلك قاموا بحملة شعواء تجسمت سبا وتهديدا ولما نجمع التونسيون شتاتهم وكانوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا ثم اخذوا يدافعون عن قضيتهم بثبات وتؤدة واخر زوال انطلاق محيي الانصاف بفرنسا وتونس وزالت ظنون الوادي الرسمية الفرنسوية الا البيانات الواضحة التي قدمها الوفد الثاني: فلقد صرح هذا الوفد بان التونسيين يرومون الاحراز على مركز مهم حذو الفرنساويين والبلوغ لدرجة هؤلاء في مضمار الاجتماع: وتلك بالغاية فرنساوية امنية تونس وفرنسا وهاته الرغائب هي المضمنة بالعرائض التي وقع تقديمها لسمو الامير والحكومة الجمهورية ولم يكن للتونسيين ادنى فكرة خفية بل اعلنوا ان مرامهم هو البلوغ لدرجة تمكنهم من مشاركة الفرنسويين بكيفية حقيقية ونافعة

وازاء هاته التصريحات التي لا تقبل التاويل صار من الممكن التام مع كل من له صفة تخوله حق التكلم بالنيابة عن فرنسا. واذ ذلك صرحوا لنا بلهجة ودية ان المطالب الاولى اي مجلس تقريري له النظر المتسع في الميزانية ومشترك في مجلسه ومسؤلية الحكومة يجب اعتبارها الآن كامرجاء قبل ابانه وانها انما لدى الحماية وان شئت قلت المعاهدات العامة التي وقع عقدها مع سمو الباي. واننا وان كنا لا نرى وجودا لتلك المخالفة بينهما وقد شاطرنا في فكرتنا بعض مشاهير الحقوقيين الفرنساويين لكننا لاحظنا انه من مصلحة القضية التونسية ارجاء ذينك المطلبين الى ان يتضح الامر وان من المناسب استعمال طرق اللين للتحصيل على رغائبنا فيما يخص المطالب الاخرى وبذلك احرزنا على موافقة مبدئية في هذا الموضوع بدون جهد عظيم. وقد صرح بذلك المقيم العام الجديد مسيو لوسيان سان في عدة مناسبات فكان من اول واجباتنا ومن السياسة ان نخوله الوقت الكافي لتهيئة وسائل تحقيق تلك الرغائب

اما اليوم فنوعز ان نبذل كلنا الجهد في عرض افكارنا في شان تلك الوسائل على جناب المقيم كي نستشعر منها الشيء ما يمكن من الاصلاحات المتاكدة التي وقع الاعتراف مبدئيا بها شرعية ثم فريق منا ذاق سابقا طعم العذاب في سبيل المصلحة واحدث ضجة قائلا انه يجب علينا ان لا نمس مطالبنا بادنى تعديل ولكي يحمل عقوبة من يخالف هذا الامر البات تهدد ذلك الفريق كل من لا يذعن لمطالبه بالطرد من الجامعة الوطنية قائلا: ان لمان احمق وفلاني خائن وعمر معادي وخالد لا قيمة له الخ. وهؤلاء هم الذين يحق ان نسميهم بالمتطرفين نظرا لاعمالهم وعدم مداراتهم على ان برنامجهم وبرنامجنا توأمان ولا خلاف بيننا الا في الطرق الموصلة لنيل الرغائب فبينما نرى من المناسب مراعاة الاداب مع الحكومة الشيء الذي لا ينافي علو الهمة. يرى الآخرون من اللازم التكلم معها بانفة وبينما نرى ان حسن الدراية التنازل موقتا فيما يخص المطلبين الاولين حيث احدثا قلقا (وان كان في غير محله) الا الشيء بل لنطمح مرحلة اولى اي بالتحصيل على المجلس الوطني ذي نظر متسع في الميزانية مع مسؤلية رؤساء الادارات. يرى الآخرون ان لا تنازل وان نثابر على المطالبة والاحتجاج وان ادى بنا ذلك لاغضاب الموازرين لنا واتلاف مودة الذين انضموا لنا لفائدة قضيتنا وجعل انفسنا محل الريب ولا يخفى ما في ذلك من العصبية وتمكين اضدادنا من تشويه مقاصدنا الحقيقية

ولذا يجب ان يزول الالتباس وان يوضح الحال: اننا معشر الاصلاحيين نصرح علانية انا لا نبالي بهؤلاء في افكارهم مهما يخطر في بالهم: فان شاؤا شتمونا وان شاؤا لاموا انا لا نهتز لا من شتمهم ولا من تهديدهم انما نبذل ما في وسعنا للمناضلة على حقوقنا ومصالحنا ونرى من اللازم استعمال طرق اللين في معترك المطالب المتصادمة

ذلك هو مذهبي لا يسعني الا الاقرار به مع الاعتقاد انه مذهب كل مواطنينا العقلاء الذين هم عددا الاكثر من الحصر

حسونة العياشي

الحقوق الدستورية

الدومينيون

لو اراد اجنبي ان يدرس الفكرة السياسية واحوال الصحافة لحكم علينا بالعجز وقلة الدراية ولكن بمجرد ما يطلع على هذا الحكم فشهادتنا الحق ويبادر برمي هذا الحاكم المتعسف بالحيف من اول تامل في الاسباب التي ادته الى استدلاله والتاثيرات التي حدثت له حتى رمانا بهذه التهمة

هذا الحزب الحر الذي ادعى انه قد اخذ على عاتقه المسالة التونسية واداء الكل مراحمهم وعدلها الكافرة والاهلية. زاعما انه قد درس احتياجاتنا وضم الى مطالبنا قواعد اصولية لم نشاهد في سواه ادنى تقرير من حقوقيين تؤسس عليه هذه المطالب وتدعم به حججنا. فالحوجنا الى تشكيل لجنة مركبة من فقهاء وحقوقيين وكتاب لتبحث من وجهة قانونية في الحياة الحاكمة ولا تهمل لها مع الشعب حتى اذا قررنا تشخيص مطالبنا تكون الى روية واساس متين. ان جميع التأسيسات الموجودة في البلاد المتمدنة تكتفى بالحقوق وتقسم الى قسمين: قسم يتعلق بالروابط التي بين افراد الجمعية وتكتفي بالحقوق الخاصة وقسم يتعلق بالحياة الاجتماعية المتركبة من الافراد حالة كونهم تجمعهم هيئة حاكمة مؤسسة من دوائر نفوذ. وبعلائق الافراد مع هذه الهيئة ومع هذه الدوائر باعتبار الافراد اعضاء مركبين وتكتفي بالحقوق العامة. وهي تتفرع الى عدة فروع منها الحقوق الدولية العامة التي تخص المسائل القضائية بين الدول والحقوق العامة الداخلية المنقسمة الى حقوق دستورية وحقوق ادارية. فالحقوق الدستورية قسم من الحقوق العامة الداخلية التي هي فرع من الحقوق العامة وهي قسم من الحقوق. ومن هنا تعتبر الحقوق الدستورية ركنا من هيكل الحقوق لا يستهان به بحيث ان اعدم مس تدوين النظام واصول الحقوق الدستورية نوعان: ما هو وضعي اي اعطي بنص صريح. وما اصله من العوائد. فالاول يكنى بالدستور «كونستيتيسيون» ويسمى ايضا «ستاتي وشارت وقانون اساسي» وهو العقد الذي تعين بواسطته الحقوق السياسية وشكل الحكومة ونظام دوائر النفوذ المتركبة منها هذه الحكومة. ويشترط في هذا القانون ان يكون ممتازا بشيء خاص به لا يشابه القوانين التي تسنها الحكومة عادة ولو كانت لها صبغة تشريعية وان يصدر من هيئة ذي اهلية خاصة: او انه ان صدر من الهيأة الحاكمة الاعتيادية يلزم ان لا يتغير الا باسلوب خاص على مقتضى قواعد موضوعة ضبطا محكما ولها نصاب مؤثر على النفوس. (سولايل) والثاني الذي اصله من العوائد قديم في البشر ويمكن ان يقال ان لكل امة دستورا وذلك لان لكل امة حكومة وعوائد تسير الحكومة على مقتضاها والى الآن لا يوجد بانكلترا دستور كتابي بل دستورها مكون من العوائد وما يوجد من النصوص عندها في هذا الموضوع انما هو اتفاقات كتابية بين الشعب والملك لتشخيص وضبط هذه العوائد المؤيدة لحقوق الشعب بخلاف فرنسا وامريكا فان دستوريهما كتابيان. ولم تتفق الى الآن علماء الحقوق هل الدستور الكتابي انفع من دستور العوائد او عكس ذلك. ولكل من المذهبين انصار فانصار دستور العوائد يقولون انه انفع للامم لانه اقرب للتنقيحات التدريجية كلما ارتقت الامة من درجة الى اخرى ولانه يقي التناسب بين الشعب وتاسيساته ويؤيدون ذلك بقولهم ان حالة انكلترا الآن سياسية كثيرا حالتها في القرن الثامن عشر والحال انه لم يسن قانون في هذه المدة لتغيير هيئتها السياسية. والدستور الكتابي انصار لا تخلو حججهم من الاهمية: ومن جملة ما يؤيدون به رايهم ان الدساتير الكتابية اوضح واضبط لحدود كل دائرة نفوذ خصوصا بعد الانقلابات السياسية والثورات التي يحكونها الاستبداد. ولنرجع الآن الى حالة بلادنا القانونية ونتامل منها بمرآة هذه القواعد. يظهر ان البلاد الاسلامية التي دامت حكوماتها مدة تزيد على القرنين كتونس متمتعة بمبادي دستورية اساسها العوائد والعقد الذي يتسلط على الهيأة الحاكمة سيرها على الطريقة التي وضعها واتفقت الامة مع الفقهاء والنخبة لسياسة البلاد وحكم الشعب بالعدل على ان هناك اشياء كان الامير يجمعها وان سنت بمجمع الاهالي والفقهاء ويذكر وقت اصدارها وتداخل بعض هذه العوائد قانون عهد الامان المتمسك به الى الآن بنص الكتاب مع تنقيحها بما يناسب الوقت والحال. واحترمت الحكومة الفرنسية على اتفاق عام ١٨٨١ العوائد التي منها حق الاحترام ومخاطبة سمو الامير كما وقع في مبادي الاحتلال وفي العام الفارط ولم يمس جانب الذين اجتمعوا وخاطبوا سموه وما وقع من مقاومة الضغط على البعض منهم يدل على ان الادارة كانت مستاءة من التمتع بهذا الحق الدستوري وذلك الى ذلك السعادة والقول فان هذا كله يمكن ان نستنتج ان البلاد متمتعة بمبادي دستورية

ذاتية لا محالة اساسها العوائد وان الحكومة الحالية لم تمس لها جانبا في غالب الاحيان فيلزم تكميلها باحداث هيئة انتخابية لها النظر في مبادي الامر اي في مدة الاستشارة في صرف الميزانية وتبعها ثم تتسع دائرة نفوذها الى ان تصير مجلسا تشريعيا مع مسؤولية الحكومة اليه مسؤولية تامة وهي هيئة الدومينيون التي لم يفهمها البعض منا وفتحوا في شانها مناقشات فارغة في ظنانهم ان الدومينيون مستعمرة كسائر المستعمرات لا حق تشريعي لاهلها المحكومين بقوانين الامة الغالبة مع ان بلاد الدومينيون محرزة على كامل استقلالها الداخلي الذي من جملته حق سن القوانين الخاصة بها من غير اندماج اهلها في قومية البلاد المرتبطة معها ارتباطا سياسيا اقتصاديا لا يتعلق الا بالامور الخارجية حتى ان الوافد اليها من بلاد الامبراطورية لا يعتبر نفسه ممتازا بشي على الاهالي ويكون خاضعا لقوانينها كالفرنساوي الذي تنسحب عليه الاوامر الصادرة من سمو الباي في البلاد التونسية سواء تعلق بالادارة او بالتشريع فالبلاد التونسية اقرب الى الدومنيون من غيرها وكما صرحنا كم من مرة بان هيئة الدومينيون ليست بالغاية التي نرمي اليها بل للذين يحصلون عليها يتابعها الوطني وراء استقلالهم التام ولما تكلف مدير جريدتنا هذه بتحرير برنامجها وحرره واشار فيه بان الغاية التي نرمي اليها الان هي الاستقلال الداخلي مع مجلس تشريعي ومسؤولية الحكومة كالدومنيون كان يظن انه يوجد لدى مجلس ادارة الحزب الحر اناس لهم الالمام بالحقوق يعرفون نظام الدومنيون ويشرحونه لصحافتهم حتى لا يتركوها تخبط في الموضوع خبط عشواء ولكن ما شهدناه فيما بعد لاح منه انهم لم يدركوا معنى ومرمى هذا المفرد وتباعدوا عن الموضوع وصاروا يكررون ان مطالبهم لم تتغير وانهم يقصدون الى الان المجلس التشريعي ومسؤولية الحكومة لديه مع بقية الثانية مطالب التي لا محل لها من الاعراب اذا كان المجلس تشريعيا وبعبارة اخرى يطلبون دستورا كتابيا مقرين بذلك ان لا مبادي دستورية عندنا كونها العوائد والمعتقد يلزم اعتبارها اساسا مركوزا يعلى عليه الهيئة الانتخابية التي نطلبها

لولا حرية الصحافة الموجودة التي حازها الشعب. وحرية الاجتماع التي لم يقع مسها بسوء من حكومة الحماية لما تسنى لنا جمع المال وارسال الوفود الى العاصمة الفرنسوية وعقد الاجتماعات لهذه الاغراض وتاسيس الاحزاب السياسية الى آخر ذلك من الاعمال الدالة على ان الشعب التونسي متمتع بجانب من حرياته وان مجموع ما هو حايز له يعبر عنه اهل القانون بمبادي دستورية اساسها العوائد والمعتقد. بقي شيء مهم وهو اجراء العمل بقاعدة الانتخاب في المجالس البلدية ومجلس النواب وتمكين هذا الاخير من النظر التام في الميزانية وصرفها وهو الامر الذي يلزم البحث فيه بواسطة الهيئة التي اشرنا الى لزوم تاسيسها في طالع هذا المقال

محمد نعمان

الاحوال الخارجية

« يجب ان يفهم الاتراك ان الغلطات التي ارتكبتها « حكومة قسطنطين هي من الاهمية بمكان « وانه يمكن لتركيا ان تستفيد منها لاصلاح تاثير « غلطاتها الحديثة فلتنتهز حينئذ على الاقل بلا شك « الفرصة التي لا تتجدد قريبا - السلطان يوم ٦ اكتوبر الجاري ـ

لا باس من اتباع نصيحة صحيفتنا الباريسية الكبرى وغيرها من الصحف الاروبية التي كتبت فصولا ضافية في هذا الموضوع محرضة حكومة انقرة على الاستفادة من الظروف الحالية لانهاء الحرب المبيدة القائمة بين الترك واليونان لو وجد لهذا العمل سبيل : اما وقد عرفنا اغراض ومطامع وزارة غونارس ورأينا سكوت الجانيرا عن الامر فلا نفهم معنى كلمات الطان وبقية الجرائد الاخرى التي تعرضت لهذا الموضوع وكتبت عنه على هذه النغمة هم ينصحون لتركيا اظهار ميلها الى الصلح وعدم التفويت في هذه الفرصة الثمينة ولكن متى امتنعت تركيا من ذلك ؟ ألم يعرب رجال سياستها في عدة مواقف عن شدة رغبتها في حقن الدماء وايقاف تلك المقاتل التي فنيت فيها زهرة ابنائها ؟ الم يصرح حديثا رئيس مجلسها الملي ان الامة التركية مكرهة على مداومة القتال لحفظ كيانها وصيانة حقوقها من تكالب اعدائها الالداء . وانها تستبدل السيف بالمحراث متى امنت على استقلالها وطهرت ارضها من عساكر قسطنطين ؟ اليس في ذلك اشارة واضحة الى الشروط التي لا يمكن بدونها التفاهم في الصلح الذي يرغبونها فيه ؟ فلو كانت الدول الاروبية الكبرى تريد حقيقة انقاذ آسيا الصغرى من مصائب الحروب لما تاخرت عن اشعار حكومة اثينة بذلك ولاستعملت جميع وسائل التاثير ـ وهي كثيرة لديها ـ لحملها على استئناف المذاكرات في هذا الغرض ولكن كيف تجسر الدول على هذا السعي وانجلترا لم تزل ترى اليونان محقين في مطالبهم المشططة ودعاويهم الباطلة ؟ كيف ينجح هذا العمل ولويد جورج لم يعدل عن سياسة الانتقام التي جاهر بها دولة الخلافة ولم ينفك عن اتباع الخطة التي رسمها لنفسه لتنفيذ اغراضه المعروفة ؟ وعليه فالحرب ستستمر بتلك البلاد التعسة وتتراكم بها اشلاء القتلى ويزداد الخراب وتتفاقم المصاب كل ذلك ابتغاء مرضاة لويد جورج وانصاره المكارين وعلى كل حال فان كان ساسة انجلترا يطمعون انهم سيتوصلون بهذا السلوك الاثيم الى ارضاخ المليين على قبول الصلح طبق شهواتهم فان آمالهم ستخيب هذه المرة كما خابت من قبل : فلا طول القتال ولا توالي النكبات ولا تخريب البلاد تفل عزيمة من اقسموا على استرجاع تراب الوطن واجلاء الاعداء عنه وبذلوا في هذا السبيل من آيات الشجاعة والاخلاص ما ادهش العالمين : ولعمري لو فكر رجال الحل والعقد باروبا فيما كتبته جريدة الكورييار دلاسيرا الطليانية في بعض اعدادها الاخيرة وعرفناه لاهتدوا الى الوسيلة التي يمكن بفضلها انهاء هذه الحرب الطاحنة التي تذوب من اجلها امة نبيلة لا جرم لها سوى تفانيها في حب وطنها واستماتتها في الدفاع عن استقلالها المهدد. قالت الكورييار دلاسيرا ما نصه : « كل الامم الاروبية سواء اهالي البندقية والغنا والافرنج والاسبان والروس واليونان رامت وبذلت ما في قرون لاجلاء الاتراك عن القارة الاروبية وقد تحققت اليوم هذه الغاية حيث اجلاهم من ممالكه حتى بيت المقدس

وهنا انتهى انتصار المسيحيين لان المسلمين يرون انفسهم باوطانهم في كثير من الممالك الخارجة عن اروبا حيث لا تؤثر فيهم دعوتنا ولا يعبؤون [illegible] ومن ادرك ذلك [illegible] الاختبار الذي طرد بالاناضول والمغرب الاقصى وليبيا ومصر والهند وفي كل الجهات . نعم انه يجب ان لا يعود [illegible] الى اوروبا لان [illegible] المواصلات الكبرى وشطوط البحر المتوسط لا يمكن ان تقع [illegible] رجال لا يعرفون كيف يستفيدون منها ولكن ما عدى هذه البقاع فالظاهر ان سلطتنا الفعلية لا تلبث زمنا طويلا .

اننا نريد ان ندرس الاسلام بجد واعتناء ونشعر بمسيره الغريب لنفتح لانفسنا بالشرق طريقا سليما مقاما على جسور لا تخر لاول سيل »

يوما فيوما

الثلاثاء

في الاسبوع الفارط عقدت شركة الاتحاد التجاري جلسة عامة وعرض رئيسها على المساهمين الحالة التعيسة التي صارت فيها الشركة المذكورة للاسباب التي بينها . ونحن وان كنا لا ننكر تاثير الازمة الاقتصادية وما تسبب عنها من الخسائر لسائر التجار لكننا لا نجزم بانه لا توجد اسباب اخرى لسقوط وافلاس تلك الشركة التي كانت في وقت ما اخصب اخوانها فلقد اسكرت لذة الارباح مجلس ادارتها وحملتهم على تعاطي عمليات تجارية تستدعي مهارة فائقة ومددا عاليا

على ان الشركات الاهلية الاخرى ليست باحسن من حالة « الاتحاد التجاري » بل وربما تكون ادهى وامر : فمجلس شركة المصرف التجاري مثلا راى من المناسب ان لا يعقد جلسة عامة منذ تاسيس الشركة وقد اكتفى بتوزيع بعض ارباح في سابق الحسب بدون ان يقدم ادنى حساب ووسع في منطقة عملياته من غير ان يستشير المساهمين ولا يخفى ما في ذلك من التعدي على حقوقهم وعدم الاكتراث باشخاصهم

وقد علمنا من مصدر لا نجزم بوثوقه ان احد المستخدمين بتلك الشركة استولى على مبلغ ذي بال مدعيا ان ذلك المبلغ مقدار اسهمه مع انه لا يسوغ لاحد ان يسترجع المال الذي اشترى به اسهما الا بعد انقضاء أمد الشركة . فاذا صح وقوع ذلك فمن الذي يضمن لنا عدم تكراره . ومن يحقق لنا ارجاع المبلغ الذي وقع اغتصابه ؟

ومما يزيدنا اسفا ان انحلال الجمعيات سيكون سببا في فشل العزائم وزوال الثقة وتكون قد تقهقرنا في ميدان الاقتصاد عوض ان نزداد رقيا

الاربعاء

اسفر امتحانات المترشحين لخطة العدالة لنواب بالمحاكم التونسية عن نجاح اثنين وعشرين منهم من متخرجي المدرسة الصادقية والجامع الاعظم [illegible] النتيجة الطيبة سيما اذا لاحظنا ان [illegible] المترشحين لم يتجاوز اربعة وعشرين وان الذين وقع قبولهم احرز جميعهم على اعداد [illegible] بكثير العدد المعين للنجاح في الامتحان وقد ملا هذا النجاح قلوب الوطنيين سرورا [illegible] على استعداد التونسي لتلقي فن الحقوق [illegible] وقوى الامل في ايجاد هيأة حاكمة تستحق هذا الاسم

[illegible] تنسى جناب مدير العدلية من [illegible] الفضل في ذلك لدروسه [illegible] وما بذله من الحزم والعزم في تثقيف افكار [illegible] . ولذا فانا نقدم لجنابه خالص شكرنا [illegible] الماضية نرجو ان تكون تلك الدروس [illegible] مقدمة لتاسيس كلية حقوق تونسية وما ذلك على الحكومة بعزيز

الخميس

استنتجت صحافة الحزب من خطاب جناب المقيم الاخير ان جنابه غير موافق على المطالب [illegible] واخذت تبدي تاسفها لذلك

ونحن نتذكر وما بالعهد من قدم ان جريدة « الصواب » اصدرت ملحقا احدث رنة عظيمة زفت فيه للتونسيين بشرى « موافقة المقيم على المطالب » واذا المسالة منحصرة في امرين : فاما ان جناب المقيم رجع في قبوله المطالب . واما ان « الصواب » دلس الحقيقة

الجمعة

[illegible] جريدة الصواب مكتوبا نسبته لانقارة ولين [illegible] من السخط على برنامجنا وجريدتنا [illegible] الاجدر بها ان تنشر النقل الذي وجهه [illegible] حسونة العياشي ولو مع انتقاده ؟ [illegible] « الصواب » ان هذا الرجل المخلص ومن خاتمة [illegible] بعد ان وقع الاعتراف بمزاياه في كل اوراق الحزب ؟ وعلى ما نشرته ورقة « جحجوح » [illegible] الساقطة ومثل التلميحات البارده [illegible] مقدمة لشتائم جديدة ؟ ان ذلك ان [illegible] سيما وكل الناس يعلم ان تلك الورقة كاخواتها تتلقى الاوامر من « معالي [illegible] » ورفقائه المعلومين

السبت

لا [illegible] اولوا الحل والعقد بالحزب الحر يطالبون الافكار لما يتعلق بنظام « الدومنيون » قائلين ان نظام الحماية يفوقه حسنا وحرية ومما يؤسف له ان [illegible] المنخرطين في الحزب يؤيدون في هذا الموضوع خرافات رفقائهم البسطاء او [illegible] مع انهم درسوا نظامات الحكومات بما [illegible] التمييز بين الغث والسمين

[illegible] لاقامة الدليل على ما كنا ذكرناه في [illegible] ما اتانا به الاخبار الاخيرة من [illegible] حكومة ايرلاندا بالتفاهم مع حكومة انكلترا [illegible] نظام « الدومنيون » ولا يخفى ان الامة الايرلاندية كانت متمتعة بجميع الحقوق [illegible] وكان لها عدد نسبي من النواب [illegible] الانكليزي كما لا يخفى ان هاته الامة [illegible] حكومة انكلترا بقوة السلاح [illegible] في سبيل رضاها كل نفيس

[illegible] المعترضون بعد هذا ان حالتنا اليوم [illegible] من حالة الايرلانديين بالامس ؟

الاحد

مخرج من قاموس الحزب « الحر الدستوري الوطني الخ » : دخيل : وصف لمسلم ولد خارج المملكة التونسية على شرط ان يكون اسمه « حسن » ولقبه « قلاتي » (راجع ما نشره بالعدد الاخير من « الصواب » العلامة الشيخ صالح بن يحي احد زعماء الحزب)

الاثنين

اعلام

يوجد فريق من المنافقين اكثروا التردد علينا مظهرين استياءهم من اعمال اضدادنا ودناءة الوسائل التي يستعملها هؤلاء الاضداد لمقاومتنا وبما انا نعلم علم اليقين انهم يقومون بعكس تلك المأمورية لدى افراد الحزب الحر : فانا نشير عليهم بالكف عن اقلاقنا واضاعة اوقاتنا سيما وانا لا نريد مزاحمة الحزب المذكور في استمالتهم والتحصيل على رضاهم ومن انذر فقد اعذر

ما يظنونه خلافا

كثيرا ما يلاقينا بعض الاصدقاء واول ما يفاجونا به اظهار الاسف مما يدعونه بالانقسام بيننا وبين الحزب الحر قائلين انه لربما يضر بالمسألة التونسية وهو الامر المخوف ضرورة ان المسألة فوق الاشخاص ومن انتسب للدفاع على المسائل العامة يجب عليه ان يضحي النفس والنفيس لازالة كل عقبة يجدها في سبيل الصالح العام الى آخر ذلك من النصائح التي لا تخلو عن حسن النية والاخلاص مع شيء من البساطة وعدم معرفة اسباب النفرة التي تباعد بيننا

ولكن بعد التفاهم يرجع غالبهم الى الحقيقة ويستحسن ضميرهم مسلكنا مع مقاومينا : ما نقول لهم ؟

نقول لهم ان لا عداوة لنا مع احد وخلاصة ما ما نشرناه في حق خصمائنا انما هو دفاع على انفسنا من تهم يجتهدون في الصاقها بنا وحينئذ لا يلام من يدافع على نفسه .

نقول لهم لا يصير حسم هذا الخلاف لانه بايدي خصمائنا فان اوقفوا تيار اعتدائهم على اشخاصنا نكف بالطبع على الدفاع ؟ وتبقى المسألة التونسية يشتغل بها كل منا بحسب معلوماته واجتهاده ودرجة اخلاصه تحت مراقبة الله والشعب

هذا ما يمكن طلبه منا وما يمكننا عمله . واما مد يد المساعدة لقادة الحزب الحر والعمل معهم كما يطلبه بعض الاصدقاء فهو امر يتعسر الآن التأمل منه . خصوصا ونحن مقتنعون باقتدارنا على القيام بواجبنا من غير مساعدة خصمائنا : وعلى كل حال فان العمل مع زيد او عمر موكول لارادتنا واجتهادنا . فان قامت لنا الحجة بعدم احتياجنا اليه نستمر على القيام بالواجب الذي في ضمنه مقاومة كل راي نرى فيه مضرة للشعب من حيث كونه رأيا من غير مس لشخص مبديه ولا كرامته وهي الطريقة التي سلكناها وسنسلكها في المستقبل ان شاء الله

ازال رئيس الحزب السيد احمد الصافي الاشكال بالخطبة التي القاها على مسامع المقيم قبل سفره التي ذكر فيها ان مطالبنا الآن محصورة في مجلس يقرر الميزانية ولو ان الصحافة اضطربت فيما بعد وذهب منها البعض الى ان حضرة الرئيس لم يزل يطالب بالمطالب لفظيا بسائر معنى الكلمة

وسكوتنا دليل على رضانا بهذا الشرح المخالف للمتن على اننا لو طلب الحزب الحر المجلس التشريعي مع مسؤلية الحكومة لاعتبرنا ذلك رايا من جملة الآراء وغاية كبقية الغايات غير اننا نرى استحالة الحصول عليها الان وان الوصول اليها يستدعي وضع اساس وهو مجلس انتخابي لتقرير الميزانية وتتبعها ومراقبة صرفها

فلذلك لا نرى بدا من التصريح باننا نعمل لصالح البلاد والشعب

وان لا حاجة لنا بمساعدة اضدادنا للقيام بهذا العمل بحسن نية واخلاص طالبين من نبهاء الشعب بعد التامل مما نحن قائمون به امدادنا بالارشادات كلما راوا نقصا منا في عملنا شاكرين كل ناصح غيور

السياسة الفرنساوية

بواشنطون

لا يعرف احد لحد الآن ما سيشتمل عليه برنامج المؤتمر الذي سينعقد بعاصمة الممالك المتحدة وليس من المحقق ان الحكومة الاميركية تعلم ذلك اكثر منا ولكن كلما اقترب ميعاد الاجتماع ازداد الاعتقاد بان هناك مسالة ستكون لها المنزلة الاولى وتلك المسالة ليست مسالة علائق الممالك المتحدة مع اوروبا او مسالة جمعية الملل المشهورة بل هي على الخصوص وقبل كل شيء مسالة علائق اميركا واليابان بالمحيط الهادي ولماذا نخفي ان هذه المسالة ستعتبر من اصعب المسائل التي شغلت العالم من عهد بعيد ؟ فقد درسنا في هذه المجلة اسباب الخلاف بين اميركا واليابان بغاية التفصيل : بحيث لم تعد فائدة في بسطها من جديد ولكن هل يمكن التاكيد بان الخواطر سكنت من الطرفين من يوم نبهنا الى خطارة هذا الخلاف ؟ هذا ما ينبغي ان نتساءل عنه الآن

نعم ان اليابان واميركا بذلا معا خلال الثلاثة اشهر الماضية منتهى الجهد لتسوية المشاكل وامكن ايجاد مصطلحات لائقة لحمل اليابان على الموافقة على مشروع المؤتمر كما توفقوا لطريقة مستحسنة لانهاء بعض المسائل كمسألة جزيرة ياب وتلك المجهودات مما تبشر بنجاح المساعي في توطيد السلام لو لم يظهر اثناءها تناقض لسياستي الدولتين في امور اخرى وبودنا ان نعرف هل اليابان سيتساهل في مسالة الشنطونغ او سيتخذ مسلكا سياسيا يئول في النهاية الى حرب بينه وبين اميركا ولو تحققنا ان اصوات رجال السياسة المعتدلين والديمقراطيين هي التي تسمع في هذه القضية لزالت جميع التخوفات اذ لا يعسر الوصول الى فصل اكثر المسائل تشعبا اذا كانت الافكار من الجانبين ديموقراطية او على الاقل ميالة للسلم : ولكننا لا ندري اين تذهب بنا الحوادث اذا كانت سياسة احد الشقين بايدي اركان حربيته

لهذه الاسباب يجب على فرنسا ان تقصر عملها بواشنطون على محاولة التوفيق بين تينك السياستين عساها تتدارك بذلك هذا الخطر الجديد وهي ستكون بلا شك ابعد الدول الممثلة في هذا الاجتماع عن الاغراض الخصوصية : ذلك لان فرنسا وان حدثت بينها وبين اليابان بالهند الصيني مناقشات تجارية الا انها لا تشعر بوجود ما يكدر علائق الدولتين من هذه الجهة على ان مسالة هجرة اليابان الى البلاد الاجنبية ليست لها بالهند الصيني الصفة التي اكتسبتها اوربا او بالكنادا نعم ان علائق فرنسا واميركا بالمحيط الهادي هي على غاية ما يرام . ولفرنسا مصلحة اكيدة في المحافظة على السلم في تلك الانحاء نظرا لممتلكاتها باقاصي الشرق وللعشرة عشر مليونا من الانفس التي تحت حمايتها بالهند الصيني . ولذلك فمن المبين عليها ان تعتني بتدبير الوسائل الموصلة الى تقرب اميركا من اليابان واذا كان هناك من يرى انه ينبغي لفرنسا ان تنتهز هذه الفرصة للتاثير على الاميركيين لحملهم على موازرتها باروبا بدل مطلبها في سبيل السلم بواشنطون : فانا نقول ان سلوكا كهذا لا ينتج الا شيئا واحدا وهو اعراض الاميركيين عنا وازدراء الامم بنا لان الطريقة الحقيقية الوحيدة التي يمكن بها استمالة اميركا هي ان نثبت للاميركيين بهذه المناسبة ان مساعدة الدول الديموقراطية الاوروبية بصفة ودية تعين على انهاء المشاكل الاميركية البحتة

فاذا قدرت فرنسا على القيام بمأمورية التوسط المجرد عن المنفعة بواشنطون بما عهدناه في رجالها من المهارة فاننا لجني من ثمرات هذه السياسة الحكيمة بعد مدة اكثر من ان تناله من اي سياسة لا تليق بممالكة عظيمة

وبعبارة اخرى فان فرنسا يجب عليها ان تراعي دائما في سياستها الخارجية المصالح العليا : ومن المحتم ان تسعى هي وانجلترا بجميع الوسائل التي لديهما حتى تضغط على من يميلون الى الاساليب السياسية الالمانية الماضية ان اقتضى الحال ذلك . في اجتناب حرب جديدة تئول بخراب العالم اجمع ـ

فليب مبي

معرب بتصرف عن مجلة اوروبا الجديدة عدد يوم ٨ اكتوبر ١٩٢١

النهضة الاقتصادية التونسية

كانت طلبت الشركة الاسلامية في اوائل اوت الفارط من السادة المساهمين ان يدفعوا قبل موفاه ما بقي لديهم من قيمة اسهمهم ولذا نرغب من حضرات الذين لم يخلصوا الى الآن فيما ذكر ان يدفعوا قبل الخامس والعشرين من اكتوبر الجاري مبلغ الاقساط الباقية بذمتهم سواء راسا لادارتها بشارع باريس عدد ٩ او بحوالة بوسطية باسم المدير ومن لا يخلص قبل هذا التاريخ توجه له تواصله للخلاص على طريق احدى البنوك : والرجاء من عموم السادة المساهمين ان لا يحوجوا شركتهم الى ذلك اجتنابا للمصاريف

صاحب امتيازها الطاهر بن الحاج مبروك

مطبعة النهضة نهج الجزيرة عدد ١١ ـ تونس